الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/36/201
S/14443
15 April 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣٢ من القائمة الأولية*
سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها
حكومة جنوب افريقيا

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ وموجهة الى
الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصرى

يشرفني أن أحيل اليكم، استرعاء لاهتمام الجمعية العامة ومجلس الأمن، الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالقروض المقدمة الى جنوب افريقيا، والتي نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في زيورخ بسويسرا في الفترة من ٥ الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٨١، بالتعاون مع مجلس الكنائس العالمي واللجنة الفرعية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانهاء الاستعمار والتابعة للمنظمات غير الحكومية، والحركة السويسرية المناهضة للفصل العنصرى وجماعة اعلان برن.

وسأغدو ممتنّا فيما لو عممتم هذه الرسالة وهذا الاعلان بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٣٢ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ب. أكبورود كلارك
رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

* A/36/50.

مرفق

اعلان الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالقروض المقدمة الى جنوب افريقيا

زيورخ ، سويسرا ، ٥ — ٧ نيسان/ابريل ١٩٨١

نظمت الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالقروض المقدمة الى جنوب افريقيا بفضل الجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع مجلس الكنائس العالمي واللجنة الفرعية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وانهاء الاستعمار والتابعة للمنظمات غير الحكومية ، والحركة السويسرية المناهضة للفصل العنصري ، ومجموعة اعلان برن . وقد عقدت الحلقة في قصر المؤتمرات بمدينة زيورخ السويسرية في الفترة من ٥ — ٧ نيسان/ابريل ١٩٨١ .

وكان من بين المشتركين في الحلقة الدراسية ممثلون لهيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية اخرى ، وممثلون للحكومات ، ولحركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا ، والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في شن الحملات لانهاء تقديم القروض الى جنوب افريقيا ، وذلك بالاضافة الى الخبراء .

وقد عقدت هذه الحلقة الدراسية في وقت يعيش فيه الجنوب الافريقي فترة حرجة ، نظرا لما يلي :

— التدابير الوحشية التي يتخذها النظام العنصري في جنوب افريقيا لفرض سياساته القائمة على الفصل العنصري في مواجهة ما يبديه الشعب المقهور من مقاومة متزايدة وكفاح من أجل التحرير ؛

— تحدي جنوب افريقيا لخطة الأمم المتحدة الرامية الى منح الاستقلال لناميبيا على أساس الانتخابات الحرة ، وجهود جنوب افريقيا للابقاء على احتلالها غير المشروع عن طريق استخدام العنف المسلح ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وضد الشعب الناميبي ؛

— مداومة جنوب افريقيا على اقتراف أعمال التخريب ، وزعزعة الاستقرار ، والارهاب والعدوان ضد دول المواجهة ، والجهود التي تبذلها لخلق دور امبريالي تضطلع به ، وهي القائمة على الفصل العنصري ، في منطقة الجنوب الافريقي ؛

— مزاعم النظام الافريقي الجنوبي العنصري القائلة بحدوث اصلاحات ذات مغزى ، رغم أن حكم الأقلية البيضاء لا يزال متشبثا بمواقعه ؛

— النطاق المتزايد للتشجيع والدعم اللذين تقدمهما المصارف الدولية والشركات عبر الوطنية

في مجال توفير التكنولوجيا المتقدمة، ورؤوس الأموال، والقروض وغيرها من التسهيلات المالية والمصرفية للابقاء على الاقتصاد القائم على الفصل العنصري ولتزويده بالموارد اللازمة لخلق قدرة عسكرية ونووية تشكل الآن خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

ولدى الحلقة الدراسية اقتناع بأن حدة هذه الأزمة قد ازدادت بشكل ملحوظ نتيجة للسياسات الراهنة التي تتبعها حكومات البلدان الغربية الكبرى للتواطؤ مع النظام القائم في بريتوريا، حيث تمكن مؤسساتها النقدية والمالية وغيرها من الشركات من دعم الفصل العنصري. وبهذه الطريقة يقاومون الكفاح العالمي لفرض الجزاءات الالزامية الشاملة على نظام الفصل العنصري ويتحدونه بصورة منتظمة.

وتلاحظ الحلقة الدراسية بقلق شديد زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية التي قدمتها المصارف والمؤسسات المالية الكبرى الى جنوب افريقيا منذ منتصف عام ١٩٨٠. كذلك، فهي تعرب عن قلقها البالغ ازاء الخطوات التي تتخذها الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز العلاقات الودية مع النظام القائم على الفصل العنصري.

ولذا، تؤمن الحلقة الدراسية بأن الأزمة الراهنة تستلزم تعبئة عاجلة لجهود الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، وجهود الحكومات والنقابات والكنائس والمنظمات المناهضة للفصل العنصري، لشن حملة تؤدي الى وقف الدعم المالي الدولي المقدم الى نظام الفصل العنصري وتشجع اتخاذ جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا.

وعلى نحو ما أشار رئيس الحلقة الدراسية، فان:

"مواطني جنوب افريقيا السود يقفون اليوم على أقدامهم رغم الكثير من التضحيات الفريدة والأخطار، مؤكدين، بشجاعة، تلك الحقيقة الخالدة القائلة بوجود انسانية واحدة لاغير - أي عائلة انسانية واحدة. فدعونا نقف الى جانبهم".

وأكد ممثل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على دور القروض في دعم الفصل العنصري، وأعلن أن:

"... كل دولار أو جنيه أو فرنك يستثمر في جنوب افريقيا هو رصاصة موجهة نحو الناس والأطفال السود في جنوب افريقيا".

دور المصارف الأجنبية

وفي هذا الاطار، بحثت الحلقة الدراسية دور القروض المقدمة الى جنوب افريقيا. واتفقت على أن القروض الأجنبية المقدمة الى جنوب افريقيا، ومشاركة المصارف الغربية فيها، تدعم الفصل العنصري بطرق عديدة:

(أ) توفر القروض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التمويل اللازم لنظام جنوب افريقيا العنصري للتوسع في جهازه القمعي، وللتجهيز العسكري الضخم والبرامج النووية لديه، ولعدوانه

على الدول الافريقية المستقلة. ويتمثل أثر القروض التي من هذا النوع في تمكين جنوب افريقيا من انتهاك الحظر الذى تفرضه الأمم المتحدة على ارسال الأسلحة اليها والحظر النفطي الذى تفرضه الدول المنتجة للنفط .

(ب) توفر القروض المقدمة الى حكومة جنوب افريقيا ووكالاتها رؤوس الأموال المطلوبة بشدة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الرامية الى تعزيز قدراتها العسكرية ومقاومة الجزاءات الدولية ، والتي ستنفذها هيئتان كبيرتان خاضعتان لاشراف الحكومة هما شركة جنوب افريقيا للفحم والغاز والنفط (SASOL) وهيئة الامداد بالكهرباء (ESCOM).

(ج) يؤدى الكثير من القروض المتصلة بالتجارة الى تيسير الاتجار في المواد الاستراتيجية فيما بين جنوب افريقيا والبلدان الغربية ، مما يوفر المعدات الثقيلة أو المنتجات الالكترونية التي تتميز بأهميتها الحاسمة لتطوير مشاريع صناعية استراتيجية مثل شركة جنوب افريقيا للفحم والغاز والنفط (SASOL) وهيئة الامداد بالكهرباء (ESCOM) وشركة صناعة الأسلحة المملوكة للحكومة (ARMSCOM) .

(د) يقضي القانون بأن تستثمر المصارف العاملة في جنوب افريقيا جزءا من أصولها في الأوراق المالية الحكومية ، وبهذه الطريقة توفر رأس مال اضافي للنظام العنصرى ، بما في ذلك توفير رأس المال لوزارة دفاعه عن طريق شراء سندات الدفاع .

(هـ) تتلقى جنوب افريقيا عن طريق القروض رسالة مفادها أن " المعاملات تستمر كالمعتاد " مع البلدان الغربية رغم الادانة الشفوية للفصل العنصرى . اذ تخلق هذه القروض اهتماما مكتسبا بالأمر الواقع في الجنوب الافريقي ، وهذا من شأنه أن يجعل الحكومات الغربية أكثر ترددا في تأييد التدابير الدولية الرامية الى القضاء على الفصل العنصرى وتمكين شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من تحقيق الحرية. وتؤدى القروض الى خلق قوى ضاغطة تعمل في البلدان الغربية لتأييد الفصل العنصرى.

(و) هناك قروض تجمعها جنوب افريقيا ، بمعونة المصارف الغربية الكبرى ، بحجة ظاهرة تتمثل في مساعدة مشاريع الاسكان أو المشاريع الصحية المخصصة للسود . وتستخدم هذه القروض لخداع الرأى العام العالمي ، ومساعدة جهود الدعاية الخارجية لجنوب افريقيا ، وتمكين المصارف من مواصلة دورها في جنوب افريقيا وزيادته . كما تؤدى هذه القروض الى تحرير الموارد لخدمة المشاريع العسكرية والاستراتيجية .

المصارف والمؤسسات المالية الرئيسية المشتركة في إقراض جنوب افريقيا

حددت الحلقة الدراسية المصارف والمؤسسات المالية التالية بوصفها جهات الاقراض الرئيسية التي تقدم القروض الى جنوب افريقيا أو تشاركها الى حد كبير في أنشطتها ، متحدية بذلك نداءات الأمم المتحدة ، وشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، والعديد من المنظمات غير الحكومية :

بلجيكا

Kredietbank

Société Générale de Banque

جمهورية المانيا الاتحادية

Dresdner Bank AG

Deutsche Bank AG

Commerzbank AG

Berliner Handels-und Frankfurter Bank

Bayerische Vereinsbank

Westdeutsche Landesbank Girozentrale

(فضلا عن ٥) مصرفا آخر من المصارف الخاضعة للدولة)

سويسرا

Union de Banques Suisses

Crèdit Suisse

Société de Banque Suisse

فرنسا

Banque de l'Indochine

Crédit Commercial de France

Crédit Lyonnais

Banque de Paris et des Pays-Bas

Sociètè Gènèrale

Banque National de Paris

كندا

Bank of Nova Scotia

Canadian Imparial Bank of Commerce

Royal Bank of Canada

Bank of Montreal

المملكة المتحدة

Hill Samuel and Company
Barclays Bank
Standard Chartered
Hambros Ltd.

الولايات المتحدة الامريكية

Citibank
Manufacturers Hanover Trust
First Pennsylvania Bank
Morgan Guaranty Trust
Bank of America
Continental Illinois
First Chicago Bank Corporation
وعديد من مصارف الاستثمار

وتحث الحلقة الدراسية الدول الافريقية وغير المنحازة والمنتجة للنفط وغيرها من الدول الملتزمة بقضية تحرير الجنوب الافريقي ، بالاضافة الى البرلمانات والمنظمات الجماهيرية في البلدان المهتمة بالأمر ، على الاسراع بدراسة التدابير الملائمة والفعالة لاقناع هذه المصارف والمؤسسات المالية بأن تكف عن أى عمل آخر من أعمال التورط في نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصرى .

الجهود المبذولة لانهاء تقديم القروض الى جنوب افريقيا

أشارت الحلقة الدراسية الى أن الأمم المتحدة قد اتخذت قرارات عديدة ، بأغلبيات ساحقة ، تدعو الى وقف تقديم جميع القروض الى نظام جنوب افريقيا العنصرى ووكالاته ، والى الشركات المسجلة في جنوب افريقيا . ولاحظت ، مع الارتياح ، التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي اتخذتها بلدان الشمال والبلدان الاخرى بغرض منع وصول المزيد من الاستثمارات والقروض الى جنوب افريقيا . ولم تتخذ بعض البلدان الغربية الاخرى سوى تدابير محدودة ، ولابد من اقناعها بفرض حظر على جميع القروض أو الائتمانات المقدمة من الوكالات الحكومية أو الشركات الخاصة .

وأثنت الحلقة الدراسية على حكومة نيجيريا للاجراء الذى اتخذته ضد مصرف باركليز احتجاجا على تزايد نشاطه في جنوب افريقيا ، بما في ذلك المشاركة في سندات الدفاع . واعلان الحكومة النيجيرية بأنها ستتخذ اجراء مماثلا ضد المؤسسات الاخرى المتعاونة مع جنوب افريقيا هو مثال يتعين أن تحذو حذوه سائر الحكومات الملتزمة بتحرير الجنوب الافريقي . كما انه يتناقض تناقضا صارخا مع مواقف بعض الحكومات الغربية التي ترفض اتخاذ أى اجراء يحول دون تمويل نظام الفصل العنصرى .

وقد شُنت في بلدان كثيرة حملات فعالة ضد النشاط الذى تباشره المصارف في جنوب افريقيا ، وذلك بتأييد من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي ، ومشاركة من مجموعات الكنائس ، والنقابات ، والمنظمات الطلابية ، والحركات المناهضة للفصل العنصرى ، والرجال والنساء ذوى الضمائر الحيّة . وقد ساعدت هذه الحملات في تعبئة الرأى العام في البلدان الغربية محققة بذلك شيئا من النجاح .

وعلى سبيل المثال ، فقد اتفق ABN ومصرف امستردام روتردام ، بهولندا ، على وقف تقديم القروض الى جنوب افريقيا . وفي بلجيكا تعهد مصرف بروكسل لامبرت بالامتناع عن منح مزيد من القروض الى حكومة جنوب افريقيا أو وكالاتها . وفي كندا ، قدم مصرف تورنتو دومينيون تعهدا مماثلا . أما في الولايات المتحدة الامريكية ، فقد انتهجت مصارف عديدة سياسات تقضي بحظر أو تقييد القروض المقدمة الى جنوب افريقيا وذلك بسبب الفصل العنصرى . ومن هذه المصارف سيكيوريتي باسيفيك ، وكيميكال بنك ، وتشيس مانهاتن ، وارفنغ ترست ، وبانكرز ترست ، واميركان اكسبريس انترناشيونال بنك ، وميلون بنك وبتسبرغ ناشيونال بنك . وفي المملكة المتحدة تعهد ميدلاند بنك بعدم تقديم أى قروض اخرى الى حكومة جنوب افريقيا أو وكالاتها . وفي حين رحّبت الحلقة الدراسية بالمواقف التي اتخذتها هذه المصارف جميعها ، فانها ترى ضرورة مواصلة الضغط عليها لكي تنهي كلية علاقاتها في جنوب افريقيا وناميبيا .

وفي الولايات المتحدة الامريكية ، وفي المملكة المتحدة بصفة خاصة ، وقع العديد من عمليات سحب الأرصدة والتخلص من الأوراق المالية على يد النقابات والكنائس والجامعات والهيئات العامة وصناديق المعاشات التقاعدية في المدن والولايات . ففي الولايات المتحدة مثلا قامت جامعة هارفارد مؤخرا بالتخلص بما قيمته ٥١ مليونا من الدولارات من الأوراق المالية التي أصدرها مصرف سيتي بنك . وبالاضافة الى ذلك قام المجلس الوطني للكنائس والكنيسة الميثودية المتحدة ومؤتمر الولايات المتحدة لمجلس الكنائس العالمي بسحب أرصدة من سيتي بنك تبلغ قيمتها ٦٥ مليون دولار . وفي المملكة المتحدة ، سحبت عدة أرصدة ضخمة من مصرف باركليز ، وكان من بين الجهات التي قامت بسحب هذه الأرصدة مجلس حي لامبث ومجلس حي كامدن بلندن ، ومجلس ركن ، والاتحاد الوطني للموظفين العموميين . كذلك قامت بعض الهيئات الدولية باقفال حساباتها لدى مصرف باركليز ومن هذه الهيئات مؤتمر الكنائس لمنطقة البحر الكاريبي ، واتحاد العمال العالمي ، ومؤتمر الكنائس لعموم افريقيا .

وقد اشتملت هذه الحملات العامة على مجموعة كبيرة متنوعة من الاستراتيجيات منها : الحوار مع الادارة والمناقشات المستمرة ؛ ورسائل الاستفسار الموجهة الى المصارف ؛ وقرارات المساهمين ؛ وانشاء" مجالس الظل " لرصد نشاط المصارف في جنوب افريقيا ؛ وسحب أرصدة الحسابات من قبل المؤسسات والأفراد المعنيين ؛ والمظاهرات أمام فروع المصارف ومقارها الرئيسية ؛ وتغطية القضية من قبل وسائط الاعلام ؛ وبيع الأوراق المالية المصرفية على سبيل الاحتجاج ؛ وتهنئة المصارف التي تنتهج سياسات ايجابية ؛ والتعهد بعدم شراء الأوراق المالية لمصارف معينة بسبب القروض التي تقدمها الى

جنوب افريقيا ؛ ونشر البيانات التي يدلي بها الزعماء في جنوب افريقيا لمعارضة القروض ؛ وتوجيه رسائل مفتوحة الى المصارف موقعة من مواطنين بارزين ؛ والتدابير التي تتخذها النقابات لنقل أموال المعاشات التقاعدية المستثمرة في المصارف والشركات التي تقيم علاقات مع جنوب افريقيا ؛ والتشريعات الوطنية التي تحظر أشكالا من التمويل المقدم الى جنوب افريقيا ؛ والاستفتاءات العامة المحلية بشأن جنوب افريقيا ؛ وعمليات الحظر التي تفرضها المدن أو الولايات على التعامل مع المصارف التي تقدم القروض الى جنوب افريقيا .

والحلقة الدراسية تثني على كل أولئك الذين يشتركون في هذه الحملات ، وتثني بصفة خاصة على النقابات والكنائس والطلاب الذين اضطلعوا بدور بالغ الأهمية .

والحلقة الدراسية ترى أن من الضروري تكثيف هذه الحملات الى حد كبير وتنسيقها بفعالية أكبر ، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية والحكومات الافريقية كل على حدة وحركات التحرير الوطني .

نداء خاص الى سويسرا وجمهورية المانيا الاتحادية

وفي هذا الصدد ، فان الحلقة الدراسية ترى أن من الجوهري ، استنادا الى الأدلة التي عرضت عليها ، أن تذكر بصفة خاصة المصارف القائمة في سويسرا وجمهورية المانيا الاتحادية ، بما فيها المصارف الخاضعة لسيطرة الدولة الأخيرة ، والتي تضطلع بدور خاص في اقراض جنوب افريقيا من جديد ، وتشارك بملايين الدولارات في القروض المقدمة الى جنوب افريقيا .

وفي حين أن عددا كبيرا من المصارف الدولية الاخرى يرفض حاليا تقديم القروض الى نظام الفصل العنصري ، فان مصارف سويسرا والمانيا الغربية تواصل الاضطلاع بدور قيادي رئيسي في تنسيق مجموعة كبيرة من شتى الصفقات المالية الخاصة بجنوب افريقيا . ولم تتخذ الحكومتان المعنيتان أي اجراء ولو لمجرد التثبيط عن تلك الصفقات .

والحلقة الدراسية تلاحظ القلق المتزايد لدى الجماهير في هذين البلدين لما يترتب على هذه القروض من آثار بالنسبة الى جنوب افريقيا . وهي تثني على المنظمات الناشطة في تشجيع معارضة الجماهير لتلك القروض .

والحلقة الدراسية تناشد المصارف في سويسرا والمانيا الغربية مناشدة خاصة أن تمتنع تماما عن تقديم القروض مستقبلا الى جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة الى الحكومة ووكالاتها . كذلك تناشد الحلقة حكومتي سويسرا وجمهورية المانيا الاتحادية أن تتخذا ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، التدابير الكفيلة بانهاء تقديم القروض الى جنوب افريقيا ، ومن ثم الحيلولة دون اشتراك مجتمعيهما في دعم نظام الفصل العنصري المجرد من الانسانية .

مبيعات جنوب افريقيا من الذهب

ان تعدين الذهب له أهميته الكبرى بالنسبة لاستقرار نظام الفصل العنصرى واستقراره اقتصاده . فهذه الصناعة تمثل نحو ١٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لجنوب افريقيا وتمثل ثلث صادراتها ، كما تمول ما يربو على نصف واردات هذا البلد . وفضلا عن ذلك ،فان صناعة تعدين الذهب يتمثل فيها ، بشكل منقطع النظير ، استغلال جنوب افريقيا للعمال المهاجرين السود وآثاره الضارة على اقتصادات البلدان الافريقية المجاورة . ويوفر الذهب الآن جانبا كبيرا من الموارد اللازمة لتمويل عملية صبغ اقتصاد جنوب افريقيا بالصبغة العسكرية .

وفي حين أن لتعدين الذهب وبيعه في الخارج أهمية حيوية بالنسبة للنظام الحاكم في بريتوريا ، فان هذه الأهمية لا تمتد لتشمل الاقتصاد العالمي أو العلاقات النقدية الدولية . فالانتاج السنوى لجنوب افريقيا من الذهب لا يزال دون الواحد في المائة من أرصدة السبائك الذهبية في العالم . وتسويق انتاج جنوب افريقيا من الذهب على الصعيد الدولي يتركز في أيدى ثلاثة من أكبر المصارف السويسرية وأربعة من بيوت السبائك في لندن وثلاثة من تجّار الذهب في نيويورك. ويستخدم ما يربو على ٢٠ في المائة من انتاج جنوب افريقيا من الذهب في سك عملة الكروغراند لتباع الى صغار المستثمرين ويوزعها على الصعيد الدولي نحو ٢٠ منفذا مصرفيا .

ان وضع استراتيجية دولية قابلة للتنفيذ لشن حملة لمقاطعة" ذهب بلد الفصل العنصرى " قد بات ضرورة ملحّة ، وينبغي اجراء مزيد من الدراسة لتعزيز هذه الاستراتيجية .

والحلقة الدراسية ترجو من الأمم المتحدة ووكالاتها أن تحث جميع الحكومات على التعهد بتجميد استيراد الذهب من بلد الفصل العنصرى كعنصر أساسي في برنامج لفرض الجزاءات الالزامية ضد جنوب افريقيا . كما انها تدعو جميع البلدان المنتجة للذهب الى رفض خطط جنوب افريقيا الرامية الى اقامة اتحاد دولي للبلدان المنتجة للذهب تحت رئاستها ومعارضة هذه الخطط معارضة فعالة . وتشجع الحلقة الحملات التي تشن في عدد من البلدان ضد الكروغراند ؛ كما تدعو الى فرض ضغوط عامة ضد حيازة المصارف والمؤسسات لأسهم في شركات تعدين الذهب بجنوب افريقيا .

التوصيات

ان الحلقة الدراسية تحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد على اتخاذ التدابير الكفيلة بتكثيف العمل الرامي الى وقف تقديم جميع القروض والائتمانات والمساعدات المالية الاخرى الى جنوب افريقيا . فهذه التدابير برهان لا بد منه على التضامن مع شعب جنوب افريقيا المضطهد في هذه المرحلة الحاسمة من كفاحه ضد نظام وحشي ثبت إعراضه عن كل النداءات .

وتعلن أن أى مساعدة مالية تقدم الى جنوب افريقيا انما تمثل تواطؤا مع الفصل العنصرى ، وعملا عدائيا ضد الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وناميبيا وضد منظمات الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

وتدعو جميع المصارف والمؤسسات المالية الى وقف تقديم جميع القروض الى نظام جنوب افريقيا العنصرى ووكالاته والى شركات جنوب افريقيا .

وتدعو جميع الحكومات الى اعتماد تشريعات تحظر تقديم أى قروض أو ائتمانات أو تمويل للتجارة أو أية مساعدة مالية اخرى الى جنوب افريقيا .

وتثني على المنظمات والأفراد الناشطين في الحملات التي تشن ضد القروض وبيع الكروغراند وسائر أشكال الدعم المالي للفصل العنصرى ، وتستحثهم على توسيع نطاق الأنشطة التي يضطلعون بها الى أن يوضع حد لكل أشكال هذه المساعدات المالية .

وتحث الكنائس والنقابات والجامعات وسائر المؤسسات على قطع علاقاتها بالمصارف التي تواصل تقديم القروض الى جنوب افريقيا ، ولا سيما المصارف التي :

- لها مرافق في جنوب افريقيا
- تظهر بانتظام بوصفها " مديرا " لما يتعلق بجنوب افريقيا وهيئاتها شبه الحكومية من قروض مقدمة أو سندات مصدرة
- تواصل تقديم القروض الكبيرة منذ مذبحة سويتو في عام ١٩٧٦
- تمنح قروضا لخدمة غرض عسكرى مباشر أو غير مباشر
- تقدم قروضا تفيد الصناعة النووية
- تشارك في مبيعات الذهب أو كمشترية لذهب جنوب افريقيا
- تقرض البانتوستانات

والحلقة الدراسية ترحب بالقرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة بحرمان المصارف التي تمارس نشاطا في جنوب افريقيا من التسهيلات . وتحث على التنفيذ الكامل لهذه القرارات والمقررات حتى تنهي جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة علاقاتها المالية بأية مصارف تتمادى في مساندة نظام الفصل العنصرى أو التسهيلات التي تقدمها الى هذه المصارف . وتحث كذلك على سحب أموال المعاشات التقاعدية الخاصة بوكالات الأمم المتحدة من تلك المصارف والمؤسسات المالية والشركات . وترى أن هذا العمل من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها سيكون مثالا تحذو حذوه الحكومات والمنظمات والمؤسسات . والحلقة الدراسية تحث اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على اتخاذ تدابير عاجلة تحقيقا لهذه الغاية .

وهي تدعو الأمم المتحدة وجميع الحكومات الأعضاء الى توفير المساعدة لدول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى في الجهود التي تبذلها للتحرر من علاقاتها الاقتصادية بجنوب افريقيا .

والحلقة الدراسية تعرب عن قلقها البالغ ازاء استمرار صندوق النقد الدولي في توفير الائتمانات للنظام العنصري في جنوب افريقيا. وتحث الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء على اتخاذ التدابير الكفيلة باقصاء جنوب افريقيا عن صندوق النقد الدولي.

والحلقة الدراسية ترجو من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ومن مركز مناهضة الفصل العنصري مواصلة وزيادة تطوير بحوثهما ونشر المعلومات المتصلة بالقروض المقدمة الى جنوب افريقيا، كما ترجو منهما التوسع في نشر المعلومات عن الحملات التي تشن ضد القروض وعن الأنشطة المتصلة بها بغية تيسير تنسيق هذا العمل.

- - - - -